الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ينـظم:

مخبر التنمية المحلية المستدامة
LABORATOIRE DE DEVELOPPEMENT LOCAL DURABLE

بالتعاون مع:

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية

مخبر الإقتصاد الدولي والمالية الدولية

ندوة علمية موسومة بـ:

الصكوك الإسلامية السيادية كآلية لتفعيل السوق المالية وتمويل التنمية في الجزائر
- التحديات والآفاق المستقبلية -

يوم 15 ديسمبر 2025

تحت إشـراف:

الرئيس الشرفي للندوة: أد. جعفر بوعروري

المشرف العام للندوة: أد.بن عيشوش مُحَمَّد

رئيسة الندوة العلمية: د. حميدي كلتوم

رئيس اللجنة العلمية: د.أسامة بوشريط

رئيس اللجنة التنظيمية: أ.د. عبد الوهاب رميدي

ضيوف الندوة

- أد. مُحَمَّد بوجلال:
  عضو المجلس الإسلامي الأعلى
- د. حيدر ناصر:
  المدير العام لمصرف السلام الجزائر
- د.شكيب قاسمي:
  المدير العام لشركة الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي
- أ.قدي عبد المجيد :
  استاذ مميز بجامعة الجزائر 3
- أد. عبد الرحمن السنوسي:
  عضو المجلس الإسلامي الأعلى

الديبـاجة:

يشهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة مسارًا إصلاحيًا متسارعًا يهدف إلى البحث عن أدوات تمويلية بديلة وفعّالة تسهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع تنموية ذات أولوية، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز السيادة الاقتصادية، وفي هذا السياق برزت الصكوك السيادية الإسلامية كأداة تمويلية حديثة أثبتت التجارب الدولية نجاعتها في تمويل البنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية، لما تمتاز به من قدرة على المواءمة بين الكفاءة الاقتصادية والانسجام مع الضوابط الشرعية، وقد تبنّت الجزائر نهجًا تشريعيًا وتنظيميًا متدرجًا لإدماج الصكوك ضمن منظومتها المالية، بدأ مع قانون النقد والمصرفي لسنة 2023 الذي وفّر الإطار العام للتمويل الإسلامي، وتلاه قانون المالية لسنة 2025 الذي منح الخزينة العمومية صلاحية إصدار الصكوك وخصّها بحوافز ضريبية محفّزة، كما صدر القرار المؤرخ في 1 يونيو 2025 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 38 ليحدّد الكيفيات العملية لإصدار الصكوك السيادية، مؤكّدًا على ضرورة تدعيمها بأصول ملموسة أو مشاريع إنتاجية أو حقوق ملكية أو حقوق انتفاع، بما يضمن مطابقتها للمعايير الشرعية والمالية ويوفر لها المصداقية والصلابة القانونية والاقتصادية، وتوّج هذا المسار بصدور القرار رقم 243 عن وزارة المالية بتاريخ 18 سبتمبر 2025، الذي أطلق رسميًا أول صكوك سيادية في تاريخ الجزائر بقيمة 269 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي، مع تحديد فترة الاكتتاب من 2 نوفمبر 2025 ولمدة شهرين، في فئتين قدرهما 100 ألف و1 مليون دينار، وجاء الإصدار وفق صيغة الإجارة من خلال تأجير أصول عقارية مملوكة للدولة لصالح حملة الصكوك مقابل عوائد سنوية ثابتة

نسبتها 6 بالمائة خلال السنوات الست الأولى، على أن يُسترجع رأس المال والعائد في السنة السابعة، وقد ألزم القرار بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية لدى المجلس الإسلامي الأعلى ضمانًا للامتثال التام لمقتضيات الشريعة.

إن هذا الإصدار الأول لا يمثل مجرد أداة مالية جديدة، بل يعد خطوة انتقالية من مرحلة التقنين إلى الممارسة العملية، بما يحمله من أبعاد اقتصادية ومالية وسياسية، فهو اختبار لمدى قدرة الصكوك على استقطاب المدخرات المحلية وتخفيف الضغط على المالية العمومية، كما يفتح المجال أمام إشكاليات علمية وعملية تتعلق بإدارة المخاطر وتطوير السوق الثانوية وتعزيز الثقة المجتمعية في أدوات التمويل الإسلامي، ومن ثَم فإن تنظيم هذا اليوم الدراسي يأتي ليكون فضاءً أكاديميًا وتحليليًا يجمع الباحثين والخبراء والمهنيين لمناقشة أبعاد التجربة الجزائرية في إصدار الصكوك السيادية وتحدياتها وفرصها وآفاق تطويرها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز السيادة المالية للجزائر.

الإشكالية:

ما مدى قدرة الصكوك السيادية على تفعيل السوق المالي وتمويل التنمية في الجزائر؟

الأهداف

- تسليط الضوء على القرارات التي تحدد كيفيات إصدار الصكوك الإسلامية السيادية من قبل الخزينة العمومية، وبيان أثره في تفعيل الإطار القانوني والتنظيمي.
- تحليل الحوافز الضريبية والتشريعية الواردة في قانون المالية لسنة 2025 وأثرها على جاذبية الصكوك الإسلامية للمستثمرين.
- مناقشة التحديات التطبيقية المرتبطة بتدعيم الصكوك الإسلامية بالأصول الملموسة أو الحقوق العينية كما نصّ القرار.
- استشراف الآفاق المستقبلية لسوق الصكوك الإسلامية في الجزائر ودورها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

المحـــــاور:

- الإطار التشريعي والتنظيمي للصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر (من قانون النقد والمصرفي 2023 إلى قانون المالية 2025، مع تحليل القرار المؤرخ في 1 يونيو 2025 و القرار رقم 243 عن وزارة المالية بتاريخ 18 سبتمبر 2025)
- السوق المالي الجزائري ودور الصكوك الإسلامية في تعزيز أدوات التمويل (إدماج الصكوك الإسلامية في البورصة وتنشيط السوق الثانوية)
- إدارة السيولة والسياسة النقدية: رفع الحرج عن المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي (الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتوظيف الفوائض وتغطية الاحتياجات التمويلية دون مخالفة الضوابط الشرعية)
- التجارب الدولية في إصدار الصكوك الإسلامية والدروس المستفادة
- التحديات العملية والآفاق المستقبلية لسوق الصكوك الإسلامية في الجزائر

تواريخ هامـــــة:

انعقاد الندوة: 2025/12/15